الأهمية الاقتصادية للقارة الافريقية في النطاق الدولي والإقليمي

The economic importance of the African continent in the international and regional scope

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي مفاده: إلى أي مدى كان للعامل الاقتصادي دور في تحريك التنافس الدولي على القارة الأفريقية؟، وذلك من خلال ثلاثة محاور، جاء الأول منها يحمل عنوان: الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية ومحددات ودوافع التنافس الدولي ليستعرض من خلاله أهمية القارة الاقتصادية، وأهم أسباب التنافس الدولي والتي جاء منها تأمين الاحتياجات من النفط والغاز، ثم جاء المحور الثاني ليحمل عنوان أثر البعد الاقتصادي في استراتيجيات القوى الدولية المتنافسة في القارة الأفريقية، ليستعرض من خلاله استراتيجيات القوى الدولية والتي تمثلت في: الولايات المتحدة، روسيا، والصين، وأخيراً جاء المحور الثالث بعنوان: الرؤية الاستشرافية للحد من أثر التنافس الدولي على القارة الأفريقية، ليصيغ من خلاله رؤية استراتيجية مقترحة للحد من تأثيرات التنافس الدولي على القارة؛ حيث اقترحت الرؤية الأولى التحول من التبعية إلى السيادة، والثانية الانضباط الإقليمي، والنمو المستدام.

Abstract:

The study aimed to answer the main question: to what extent did the economic factor play a role in driving international competition over the African continent? This was done through three axes, the first of which was entitled: The strategic importance of the African continent and determinants and motives for international competition, which reviewed the economic importance of the continent and the most important reasons for international competition, including securing the needs of oil and gas. Then, the second axis came with the title: The impact of the economic

dimension on the strategies of the competing international powers in the African continent, which reviewed the strategies of the international powers, which were represented by: the United States, Russia, and China. Finally, the third axis came with the title: The prospective vision to reduce the impact of international competition on the African continent, to formulate a proposed strategic vision to reduce the effects of international competition on the continent; where the first vision proposed the transition from dependence to sovereignty, the second regional discipline, and sustainable growth.

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي– الثروات الأفريقية– العامل الاقتصادي–الأهمية الاقتصادية لأفريقيا.

أولاً: المقدمة:

منذ بداية السيطرة الاستعمارية على أفريقيا كان الهدف الأساسي استغلال الثروات الغنية لهذه القارة، وخاصة بعد اكتشاف العديد من الثروات الطبيعية التي تزخر بها القارة، ففي جنوب أفريقيا أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة بعد اكتشاف الماس ثم الذهب، وفي بعض المستعمرات كان التركيز على السيطرة على الأراضي الزراعية، وبالتالي كان الهدف النهائي من استعمار القارة على اختلاف مصادره هو استغلال مواردها. ولقد ظهرت نتيجة هذا الاستنزاف بعد رحيل القوى الاستعمارية في ستينيات القرن العشرين؛ حيث استقلت الدولة الأفريقية لتجد نفسها دولً فقيرة ووجدت

نفسها مضطرة لان تربط نفسها من جديد في اتفاقيات وترتيبات اقتصادية مع الدول الاستعمارية السابقة لعدم قدرتها على استغلال مواردها[١].

ومع التنوع الهائل من الموارد الطبيعية والبشرية تعد القارة الأفريقية سوقاً واعدة ومحفزة للقوى العالمية نظراً لتوافر العنصر البشري والموارد الطبيعية، وهو ما يفتح المجال أمام القوى العالمية لترويج منتجاتها بالإضافة إلى امكانية الاستفادة من القوى البشرية في القارة باعتبارها قارة شابة، وهو ما دعا إلى الاهتمام بالقارة الأفريقية ودخولها حلبة الصراع، والتنافس بين القوى الدولية والإقليمية. وتتعدد أبعاد التنافس على القارة ما بين أبعاد اقتصادية وعسكرية وأمنية وسياسية بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية، وتتناول الدراسة الحالية البعد الاقتصادي باعتباره أحد أهم أبعاد التنافس على القارة.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الدراسة انطلاقاً من بعدين الأول: ويتمثل في البعد المكاني للقارة الأفريقية؛ حيث تنبع الأهمية التي تتمتع بها القارة من حيث كونها مصدراً من المصادر الهامة، والحيوية للثروات والطاقة في العالم، هذا بالإضافة إلى أهميتها الجيوسياسية، والتي تكمن فيما تتمتع به القارة من أهمية الموقع الجغرافي المميز، والتحكم في مسار التجارة العالمية، ويتمثل البعد الثاني في: أهميتها الاقتصادية،

---

[١] ريمة مرزوق، "**أفريقيا الخصائص الجيوسياسية والثروة الاقتصادية**"، في: سيف نصرت توفيق، (محرر)، "**التوجهات الدولية تجاه أفريقيا**"، (برلين، المركز الديموقراطي العربي، ٢٠٢٠)، ص ٣٤.

والذي يمثل بعداً آخر من أبعاد التنافس الدولي والإقليمي على القارة والمتمثل في الامكانيات الاستثمارية داخل القارة، كما تعود أهمية الدراسة إلى ما يلي:

١- **الأهمية العلمية تتمثل في:**

دراسة دور العامل الاقتصادي في تحريك التنافس الدولي على القارة الأفريقية بما يساعد على رسم صورة متكاملة عن وضعية تلك القارة البكر وما تتمتع به من موارد تفتح الباب واسعاً أمام مجالات الاستثمار المتعددة.

٢- **الأهمية العملية تتمثل في:**

التعرف على فرص الاستثمار المتاحة داخل القارة الأفريقية من الثروات المعدنية والنفطية التي تتمتع بها وهو ما قد يساهم في فتح المجال أمام الاستثمارات المصرية بما يعظم من دور مصر في القارة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١- التعرف على الأهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية ومحددات ودوافع التنافس الدولي.

٢- استعراض أثر البعد الاقتصادي في استراتيجيات القوى الدولية المتنافسة في القارة الأفريقية.

٣- صياغة رؤية استشرافية للحد من التنافس الدولي على القارة، والاستفادة من ثرواتها

رابعاً: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

تتركز الإشكالية الرئيسية للدراسة في تساؤلها الرئيسي والذي مفاده: إلى أي مدى كان للعامل الاقتصادي دور في تحريك التنافس الدولي على القارة الأفريقية؟.

وفي إطار هذا التساؤل الرئيسي، يمكن الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما أهمية القارة الأفريقية الاقتصادية، وما أبرز عناصر الأهمية الاقتصادية في القارة؟.

٢- كيف حرك العامل الاقتصادي الصراع التاريخي على القارة الأفريقية؟.

٣- ما أبرز القوى الدولية المتنافسة على النفوذ في القارة الأفريقية؟.

٤- ما تأثير البعد الاقتصادي في استراتيجيات القوى الدولية للتنافس والصراع على القارة الأفريقية؟.

٥- ما الرؤية الاستشرافية للحد من التنافس الدولي على القارة الأفريقية؟.

خامساً: الإطار المنهجي للدراسة:

استفادت الدراسة من عدة مناهج؛ كالمنهج التاريخي، والذي يتابع دراسة الظاهرة تاريخياً، حتى يتوصل إلى دلالات تساهم في فهم الحاضر، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الزمانية، والمكانية والإمكانيات المتاحة في كل فترة. كما أمكن الاستفادة من المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على المتغيرات الأساسية التي مثلت أحد أهم أبعاد التنافس الدولي والإقليمي على موارد القارة، وكذلك منهج المصلحة

الوطنية، اعترافاً بأن سياسات الدول تحركها بالأساس المصلحة الوطنية، على حد قول "هانز مورجنثاو" بـ "أن سلوك الدول خارجياً يكون لتحقيق مصالحها الوطنية ومن أجل زيادة مواردها" وهو ما يظهر واضحاً في سياسات القوى الدولية التي تم تناولها من خلال الدراسة (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، والصين) تجاه القارة الأفريقية(١).

سادساً: الدراسات السابقة:

من خلال الإسهامات التي قام بها عدد كبير من الباحثين الذين تصدوا لدراسة أهمية القارة الأفريقية والتنافس الدولي والإقليمي على القارة، وأهمية البعد الاقتصادي كأحد أبعاد هذا التنافس، يمكن استعراض عدد من الدراسات الهامة في هذا المجال وذلك على النحو التالي:

تركز الدراسات على التعرف على سياسات القوى الدولية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين تجاه القارة الأفريقية، من ذلك دراسة "مجدي عبد الكريم،٢٠٠٢"[٢]، والتي سعت إلى التعرف على رؤى القوى الدولية وسياساتها تجاه

---

[١] **لمزيد من التفصيل حول مناهج دراسة العلاقات الدولية أنظر:** إسماعيل صبري مقلد، **"العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات"**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١)، ص ص١١-٢٤. **وأيضاً:** السيد محمد السيد عمر، **"مناهج البحث في العلوم السياسية"**، (القاهرة، مطبعة نور الإيمان، ٢٠١٨)، ص١٥.

[٢] مجدى عبد الكريم، **"التنافس الدولي على أفريقيا"**، (الإمارات، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٢).

القارة الأفريقية، وأوضحت الدراسة التباين الشديد في الاهتمام بالقارة كمجال لاستنزاف ثرواتها مقابل ارتفاع معدلات الفقر، وازدياد الصراعات والنزاعات المسلحة، واعتبار هذا الجزء من العالم من أكثر مناطق العالم توتراً. بما يشير أن الاهتمام الدولي بالقارة ما هو إلا محض منفعة تزداد بازدياد ثرواتها، وهو نفس ما أكدت عليه دحماني العيد(١)، بعنوان الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى في القارة الأفريقية، ودراسة مولاي بومجوط عن المؤهلات الاقتصادية للقارة الأفريقية(٢). وفي الدراسة التي قدمها "أيمن شبانة، ٢٠١٢(٣)، تناول الباحث السياسة الأمريكية تجاه دول القارة من خلال عنوان شديد الدلالة يوضح المحرك الرئيسي لتلك السياسة "النفط الأمريكي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، وفي نفس السياق تشير دراسة "أيمن طلال يوسف، ٢٠٠٨(٤)، إلى أن المحرك الرئيسي لروسيا البوتينية هي الأولويات الجيوبولوتيكية، **وهو نفس ما أكدت عليه دراسات**

---

(١) دحماني العيد، "**الهندسة السياسية الخارجية للقوي الكبري والدول الصاعدة في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة (١٩٩١-٢٠١٩)**"، **مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠١٩.

(٢) مولاي بومجوط، "**المؤهلات الاقتصادية للقارة الأفريقية**"، **مجلة المنهل الاقتصادي**، المجلد ٤، العدد١، ٢٠٢١.

(٣) أيمن شبانة، "**النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!**"، **مجلة قراءات أفريقية**، العدد ١١ يناير ٢٠١٢.

(٤) أيمن طلال يوسف، "**روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)**"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٥٨، ٢٠٠٨.

"2021 Alexander Fomin ،Peter Fabricius, 2019"(١)، عندما أوضحت تلك الدراسات أن التواجد الروسي في القارة الأفريقية من خلال الاتفاقيات الخاصة بالتعاون العسكري أو الاقتصادي ما هو إلا تعبيراً عن المصالح السوفيتية داخل القارة.

وفي مجال الحديث عن السياسة الصينية **تشير دراسات كل من Hana Botha, "2006"، ودراسة Anthony Yaw Baah and Herbert Jauch, "2009"، ودراسة David Brown, 2012"**(٢)، إلى مدى التقدم الصيني في القارة الأفريقية، وزيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين دول القارة، ومدى ارتفاع حجم الاستثمارات الصينية في القارة لدرجة أنها تفوقت على التواجد الأمريكي في بعض المجالات، واستعراض مدى تقليل البعض من هذا التقدم، ويتفق عدد من الدراسات أيضاً على أن السياسات الصينية تجاه دول القارة الأفريقية ترتبط بسعي الصين إلى إيجاد موقع قدم لها في السياسة الدولية ينطلق من السعي لتحقيق

(1)Fabricius, Peter, **"Putin showcases Russia's support for Africa at inaugural economic forum"**, Daily Maverick, 23 October 2019, Alexander Fomin and Hanena Ould Sidi,**"Russia and Mauritania signing and Agreement on Military Cooperation"**, Moscow Conference on International Security, 23 June.2021.

(2) Botha, Hana, **"China in Africa: Friend or Foe? China's Contemporary Political and Economic Relations with Africa"**, University of Stellenbach, Department of Political Science, 2006, Anthony Yaw Baah and Herbert Jauch, "Chinese Investment in Africa: A Labor Perspective", Johannesburg: ALRN, 2009, David Brown, **"Hidden Dragon, Crouching Lion: How China's Advance in Africa Is Underestimated and Africa's Potential Underappreciated"**, Carlisle: Strategic Studies Institute, US Army War College, 2012.

مصالحها الاستراتيجية انطلاقاً من بناء قاعدة مشتركة للعمل مع القارة تقوم على أساس الاحترام المتبادل وإقرار حق تلك الدول في تحقيق التقدم وتأييد مطالبها العادلة مع فتح الباب أمام المزيد من الاستثمارات الصينية في إطار استغلال القوة الناعمة. وهو ما يظهر من دراسات كل من محمد الصالح جمال، عن الاختراق الصيني للقارة الأفريقية(١)، وابتسام العامري عن الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة(٢)، وقط سمير عن الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا(٣)، كذلك دراسة صليحة محمدي عن توظيف القوة الناعمة الصينية تجاه أفريقيا(٤). وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في كونها تبرز الأهمية الاقتصادية للقارة، وتتناول دور العامل الاقتصادي بشيء من التفصيل، موضحة في ذلك أهمية هذا العامل وأثره على سياسات واستراتيجيات القوى الدولية المختلفة تجاه القارة الأفريقية، كما أن الدراسة الحالية تقترح رؤية استشرافية للحد من أثر التنافس الدولي على القارة الأفريقية وهذا ما لم تركز عليه الدراسات السابقة.

---

(١) محمد الصالح جمال، "**الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة**"، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠).

(٢) ابتسام محمد العامري، "**الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٦٦، ٢٠١٧.

(٣) قط سمير، "**الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط انموذجاً**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٨.

(٤) صليحة محمدي، "**السياسة الصينية اتجاه أفريقيا توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الأفريقية**"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد ١١، ٢٠١٧.

سابعاً: تقسيم الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة فضلاً عن المقدمة العامة: ثلاثة محاور رئيسية، ويلحق بهم خاتمة حول أهم نتائج الدراسة:

يعرض المحور الأول: الأهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية ومحددات ودوافع التنافس الدولي، **كما يعرض المحور الثاني:** أثر البعد الاقتصادي في استراتيجيات القوى الدولية المتنافسة في القارة الأفريقية، **وأخيراً يعرض المحور الثالث:** الرؤية الاستشرافية للحد من أثر التنافس الدولي على القارة الأفريقية.

المحور الأول: الأهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية ومحددات ودوافع التنافس الدولي

تشهد القارة الأفريقية في الفترة الحالية ما يمكن أن يطلق عليه "الموجة الثالثة" من التكالب الدولي، والتي تعد استكمالاً لموجات سابقة؛ حيث بدأت الموجة الأولى مع مؤتمر برلين الأول (١٨٨٤-١٨٨٥)، والذي قام بتقسيم القارة الأفريقية بين القوى الأوروبية الرئيسية آنذاك. أما الموجة الثانية فقد بدأت مع الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ونتج عنها أن أصبحت القارة الأفريقية إحدى ساحات التنافس الرئيسي بها. فبانتهاء الحرب الباردة، وخروج الاتحاد السوفيتي السابق، ومعسكره من مباراة التنافس والصراع على المستوى الدولي، وتفكك النظام العالمي السابق، انتقلت العلاقات الدولية إلى مستوى آخر هو المنافسات التقليدية بين القوى

العظمى على مناطق النفوذ حول المصالح العاجلة والآجلة في أفريقيا؛ حيث أصبح الهدف الأساسي هو استغلال الثروات الغنية لهذه القارة، وعلى وجه الخصوص عقب اكتشاف العديد من الثروات الطبيعية التي تتمتع بها أفريقيا، فعلى مستوى جنوب أفريقيا أحكمت الدولة البريطانية سيطرتها على المنطقة بعد اكتشاف الماس ثم الذهب، وفي بعض المستعمرات كان التركيز على السيطرة على الأراضي الزراعية، والموارد الطبيعية للقارة، وبالتالي كان الهدف النهائي من الاستعمار في القارة على اختلاف مصادره هو استغلال موارد القارة[١]. ويتم استعراض الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية ومحددات التنافس الدولي على النحو التالي:

أولاً: الأهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية

تعد أفريقيا أغنى تجمع للموارد الطبيعية مثل: النفط والنحاس والماس والبوكسيت والليثيوم والذهب وغابات الأخشاب الصلبة والفواكه الاستوائية، كما تمتلك أفريقيا أكبر احتياطيات للمعادن الثمينة في العالم، كما تتميز القارة الأفريقية بكميات كبيرة وهائلة من عنصر اليورانيوم المهم في الصناعات النووية، فالقارة الأفريقية تشارك بأكثر من ٢٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم، ومن أبرز الدول الأفريقية المنتجة لليورانيوم هي النيجر، وناميبيا، وجنوب أفريقيا؛ حيث تمتلك القارة احتياطات تصل إلى ثلث إجمالي احتياطات العالم من هذا العنصر المهم. كما انتجت القارة الأفريقية من معدن الذهب في السنوات الماضية حوالي أكثر من ٤٨٣ طن بما

---

[١] ريمة مرزوق، "**افريقيا الخصائص الجيوسياسية والثروة الاقتصادية**"، في: سيف نصرت توفيق ، محرر، "**التوجهات الدولية تجاه افريقيا**"، (برلين، المركز الديموقراطي العربي، ٢٠٢٠)، ص ٣٤.

يعادل حوالي ٢٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الذهب؛ حيث يأتي حوالي نصف إنتاج القارة من الذهب عبر دولة جنوب أفريقيا، بالإضافة لدول أخرى، مثل: غانا، وغينيا، ومالي، وتنزانيا. وتمتلك القارة مخزونًا استراتيجيًا من الذهب يقدر بحوالي ٥٠٪ من إجمالي احتياطات العالم. الأمر الذي يجعل منها مطمعاً من قبل القوي الكبري سواء كانت إقليمية أو دولية. ويلاحظ على سبيل المثال أن إرتيريا تمتلك ثروة معدنية هائلة؛ حيث اكتشف فيها النفط النحاس والبوتاسيوم والذهب والحديد والألمونيوم والفضة والنيكل[١].

وتتصدر القارة سوق الألماس العالمي؛ فتقوم بإنتاج حوالي أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الألماس في العالم؛ ويتركز الألماس الأفريقي في دول بتسوانا وأنجولا وجنوب أفريقيا والكونغو الديمقراطية وناميبيا، واقترن الألماس الأفريقي بالعديد من الحروب الأهلية في القارة التي تم تمويلها باستخدام الألماس الذي تنتجه. كما تنتج القارة أكثر من ٨٠٪ من إجمالي البلاتين في العالم. وتكمن الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية كذلك في الكوبالت؛ إذ تنتج أفريقيا أكثر من ٢٧٪ من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة عالميًا. كما تنتج ما نسبته حوالي ٠,٩٪ من إجمالي إنتاج الحديد على مستوي العالم[٢]. ويوضح الجدول رقم (١) الثروات الاقتصادية للقارة الأفريقية[٣]:

جدول رقم (١) يوضح أهم الثروات في القارة الأفريقية

---

[١] المرجع السابق.

[٢] المرجع السابق.

[٣] ماهر إسكندر، "**أفريقيا... ثروات اقتصادية هائلة**"، **مجلة أفريقيا قارتنا**، العدد٥، مايو ٢٠١٣، ص٢-٣.

م	الثروات الاقتصادية للقارة الأفريقية	كمية الإنتاج	النسبة من الاحتياطي العالمي %
١-	الاحتياطي من النفط	٧٥ مليون برميل	١٢٪ من الاحتياطي العالمي
٢-	إنتاج الغاز الطبيعي	٢٢ مليون قدم	٥,٧٪ من الإنتاج العالمي
٣-	الاحتياطي من الغاز	٤٧٧ تريليون قدم	٩,١٪ من الاحتياطي العالمي
٤-	معدل الإنتاج العالمي للماس	تنتج ٥٠٪	٩٥٪ من الاحتياطي العالمي
٥-	الذهب	-	٤٠٪ من الاحتياطي العالمي
٦-	البلاتنيوم والكروم	-	٩٠٪ من الاحتياطي العالمي
٧-	النحاس	-	٣٣٪ من الاحتياطي العالمي
٨-	الكوبالت	-	٧٦٪ من الاحتياطي العالمي
٩-	الأراضي الصالحة للزراعة	-	٦٠٪ من الأراضي صالحة

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بمعرفة الباحث مسترشداً ببيانات المرجع: ماهر إسكندر، "**أفريقيا... ثروات اقتصادية هائلة**"، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، **مجلة أفريقيا قارتنا**، العدد (٥) ، مايو ٢٠١٣) ، ص٢-٣.

ويمكن القول بأن أهمية القارة الأفريقية تكمن استراتيجيًا للقوى العالمية، وخاصة للقوى النووية التي ترى في أفريقيا خزانًا استراتيجيًا ومصدرًا للثروات المعدنية يمكن الاستفادة منه وهذا ما يوضح تعامل القوى الكبرى مع القارة الأفريقية.

ثانياً: محددات وأسباب التنافس الدولي على القارة الأفريقية

تكتسب قارّة أفريقيا أهميتها الاقتصادية من كونها تشكل خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة حيث توافر الثروات والموارد الأولية الهائلة من النفط والبترول وغابات الأخشاب والفواكه الاستوائية والمعادن والمعادن

النفيسة مثل: الذهب واليورانيوم والماس والزنك والبوكسيت والكوبالت، والتي يشتد الضغط عليها في ظل التنافس الشديد بين الدول المستهلكة لتلك الموارد نتيجة لازدياد الطلب العالمي وتراجع نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم،؛ لذا تعد القارة الأفريقية مستودعا للموارد الأولوية التي يحتاجها الغرب في التصنيع، وهو ما أهلها لأن تكون مسرحا للصراع والتنافس الدولي بين القوى الكبرى نظراً لما تمتلكه القارة من مقومات طبيعية[١]. ويأتي التنافس الدولي على القارة الأفريقية للأسباب التالية:

١-تأمين الاحتياجات من النفط والغاز:

يرجع تزايد الاهتمام الدولي والإقليمي بالقارة الأفريقية، إلى كون هذه الأخيرة مصدراً رئيسياً للموارد الطبيعية؛ حيث تستورد أوروبا ٤٨٪ من احتياجاتها، كما يتوقع أنها بحلول عام ٢٠٣٠ لن تغطي سوى٣٠٪ من احتياجاتها من الطاقة، كما تستورد اليابان ٥٢٪، والولايات المتحدة ٥٣٪ من احتياجاتهم. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة خلال الفترة المقبلة. كما أصبحت الصين، التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي من النفط، مستوردة له منذ عام ١٩٩٣م، ومن ثم أصبحت القارة الأفريقية تحتل موقعًا هامًا في خريطة إنتاج النفط العالمي؛ حيث بلغ إنتاجها، بحسب بيان اللجنة الأفريقية

---

[١] عبد الكريم صالح المحسن، **"العلاقات الصينية الأفريقية روابط الجنوب الجنوب والعولمة البديلة"**، (كتابات، ٢٠١١)، ص١. أنظر أيضا: على حسين بكير، **"التنافس الدولي في أفريقيا: الأهميّة الاستراتيجية التي اكتسبتها القارة الأفريقية في السنوات القليلة الماضية"**، نشر بتاريخ ١٣ اكتوبر ٢٠٢١، موقع : https://www.politics-dz.com

للطاقة ١١٪ من الإنتاج العالمي، كما أن احتياطي القارة من النفط الخام، بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يبلغ ٨٪ من الاحتياطي العالمي الخام. ويتمركز احتياطي النفط في أفريقيا بشكل أساسي في منطقة غرب أفريقيا وتحديداً في خليج غينيا[١].

وفي ضوء ما سبق يتضح أهمية القارة لتأمين احتياجات القوى الكبري من النفط؛ حيث يلاحظ أن القارة الأفريقية تنقسم نفطياً إلى أربعة مناطق، هي: شمال أفريقيا، شرق ووسط أفريقيا، غرب أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وسيتم استعراض وتحليل هذه المناطق على النحو التالي:

أ- **منطقة شمال أفريقيا:**

وتضم منطقة شمال أفريقيا عضوين في منظمة الأوبك، هما ليبيا والجزائر؛ حيث يقدر احتياطي ليبيا من النفط بحوالي ٤٠ مليار برميل، وهي تنتج يوميا ١,٦ مليون برميل، بينما وصل الإنتاج اليومي خلال الثماني أشهر الماضية بنحو ١,١١٥ مليون برميل، ويوضح الرسم الشكل رقم (١) إنتاج ليبيا من النفط الخام منذ بداية ٢٠١٩ وحتي أغسطس ٢٠٢٣.

[١] خالد حنفي علي، "**النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي**"، مرجع سابق، ص٨٦-٨٨.

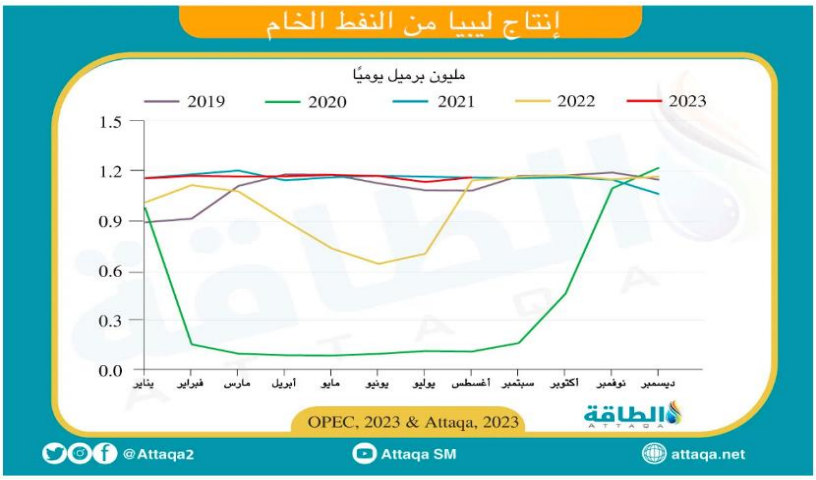

المصدر: أحمد عمار، "**أكبر الدول الأفريقية المنتجة للنفط في أوبك خلال ٢٠٢٣**"، (وحدة أبحاث الطاقة، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٤، موقع: https://attaqa.net/2023/09/24/أكبر-الدول-الأفريقية-المنتجة-للنفط-في/

بينما جاءت الجزائر في المركز الرابع؛ حيث يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى ١,٣ مليون برميل، كما بلغ احتياطيها ١٢,٤ مليار برميل، وشهد شهر أغسطس ٢٠٢٣ انخفاض في انتاج الجزائر حيث بلغ حجم الإنتاج اليومي ٩٣٣ ألف برميل يومياً. ويوضح الشكل رقم (٢) حجم إنتاج الجزائر اليومي من النفط الخام منذ بداية ٢٠١٩ وحتى أغسطس ٢٠٢٣.

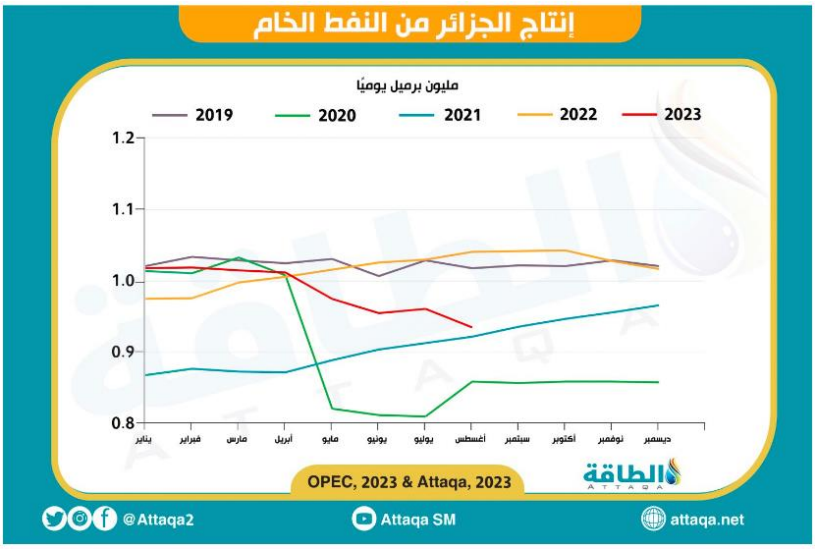

المصدر: أحمد عمار، "**أكبر الدول الأفريقية المنتجة للنفط في أوبك خلال ٢٠٢٣**"، مرجع سابق.

أما مصر، فيصل إنتاجها اليومي لقرابة ٧٠٠ ألف برميل يوميا، ولديها احتياطي نفطي يقدر ب ٢,٧ مليار برميل، وهنالك منتجون آخرون للنفط، ولكن من المستوى الضعيف مثل: المغرب التي تنتج ٣٠٠ ألف برميل يوميا، ويصل احتياطيها إلى ١٠٠ مليون برميل. أما تونس، فتنتج ٧٧٧ ألف برميل يوميا، ولديها احتياطي يصل إلى ١,٧ مليار برميل[١].

ب- **منطقة شرق ووسط أفريقيا:**

[١] وفقاً لبيانات ٢٠١٢ أنظر: أيمن شبانة، "**النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد**"، مرجع سابق، ص ٧٩ -٨٠.

بالنسبة لمنطقة شرق ووسط القارة؛ فأبرز دولها المنتجة هي: السودان، التي بدأت تصدير النفط منذ العام ١٩٩٩م، ثم تشاد، الكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية[١]. ويمكن القول إن منطقة شرق أفريقيا تعد من المناطق ضعيفة الإنتاج، باستثناء السودان الذي يعتبر من الدول المهمة في مجال إنتاج النفط؛ إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى، وكان قبل التقسيم "السودان – جنوب السودان" ينتج ويصدر الخام الخفيف، وقد بلغ إنتاجه وفقا لوزارة الطاقة السودانية ٥ ملايين برميل عام ٢٠٠٧م، على الرغم من الاضطرابات الداخلية التي عانى منها السودان في مناطق عديدة، وقد بلغ الاحتياطي المثبت حينئذ حوالي ١,٢٥ مليار برميل[٢]. وعلى الوجه الآخر، فلا يتجاوز الإنتاج اليومي للكونغو الديمقراطية ٢٦٥,٦٢ ألف برميل، أما الاحتياطي فيقدر بنحو مليار ونصف برميل. ويوضح الشكل رقم (٣) حجم إنتاج الجزائر اليومي من النفط الخام منذ بداية ٢٠١٩ وحتى أغسطس ٢٠٢٣.

---

[١] راشد مبارك يوسف، "**رؤية للاستثمارات التركية في مجال النفط في أفريقيا**"، الخرطوم، مؤتمر العلاقات الأفريقية التركية: رؤية مستقبلية، أكتوبر ٢٠١٥، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١١/٢٠، موقع: http://research.iua.edu.sd/.

[٢] خالد حنفي علي، "**النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي**"، مرجع سابق، ص٨٨.

المصدر: أحمد عمار، "**أكبر الدول الأفريقية المنتجة للنفط في أوبك خلال ٢٠٢٣**"، مرجع سابق.

وبدأت تشاد إنتاج النفط في يوليو ٢٠٠٣ من حوض دوبا في الجنوب، وبلغ الإنتاج حوالي ٢٢٥ ألف برميل عام ٢٠٠٦م[١].

ج- **منطقة غرب أفريقيا:**

أما منطقة غرب أفريقيا فأبرز المنتجين فيها هم: نيجيريا، توغو، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، غانا، بنين، ساوتومي، وبرنسيب. ويعد إقليم غرب أفريقيا أكثر مناطق أفريقيا الواعدة بالنفط، بعد اكتشافات الكبيرة في منطقة خليج غينيا، وهي الشريط الساحلي الواقع بين نيجيريا وأنجولا، والتي تشير التقارير إلى أنها

[١] راشد مبارك يوسف، "**رؤية للاستثمارات التركية في مجال النفط في أفريقيا**"، مرجع سابق.

تعد من أهم الاكتشافات النفطية في العالم خلال السنوات الأخيرة. والآن أصبح هذا الإقليم يستأثر بنحو ٧٠٪ من إنتاج النفط الأفريقي، ويصلح مجموع إنتاجها الحالي إلى نحو ٩,٥ مليون برميل يومياً، بما يعادل ١١ ٪ من الإنتاج العالمي[١].

وتأتي نيجيريا في مقدمة دول غرب أفريقيا، فهي الدولة الحادية عشرة من بين أكبر منتجي النفط في العالم؛ إذ بلغ إنتاجها ٣ ملايين برميل يوميا عام ٢٠٠٨م، كما تبلغ الاحتياطات النفطية ٢,٣٥ مليار برميل، بينما يبلغ إنتاجها ١,٢٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٣، وشهد فبراير الماضي أعلى نسبة إنتاج لنيجيريا؛ حيث بلغ الإنتاج اليومي ١,٣٥٧ مليون برميل يومياً. ويرصد الرسم البياني التالي، الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة، إنتاج نيجيريا من النفط الخام منذ بداية ٢٠١٩ حتى أغسطس ٢٠٢٣.

شكل رقم (٤) يوضح إنتاج نيجريا حتى أغسطس ٢٠٢٣

[١] أيمن شبانة، "**النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!**"، مرجع سابق، ص ٧٩.

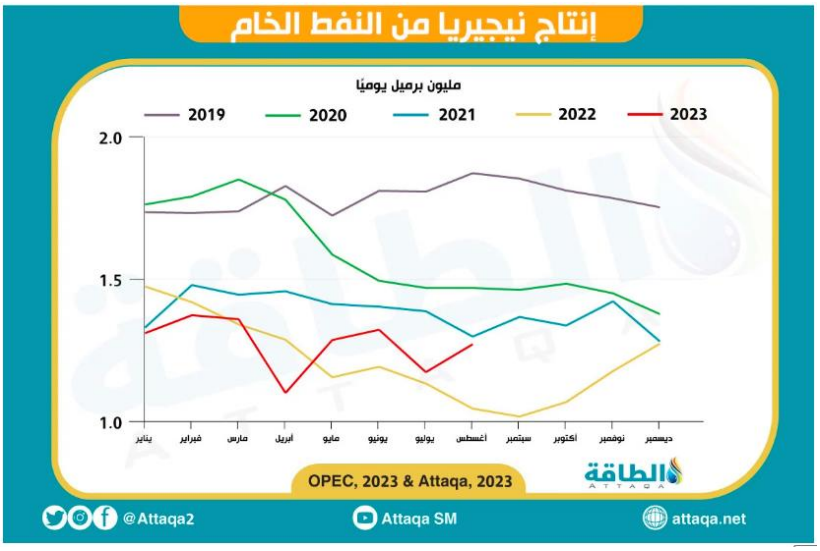

المصدر: أحمد عمار، "**أكبر الدول الأفريقية المنتجة للنفط في أوبك خلال ٢٠٢٣**"، مرجع سابق.

وتعد الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط النيجيري؛ حيث تستورد وحدها ما بين ٤٠٪ ، ٥٠٪ من إنتاج نيجيريا من النفط الخام، كما تأتي نيجيريا في الترتيب الخامس كأكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة، أما باقي إنتاج نيجيريا من النفط الخام فيذهب إلى بعض الدول الأوروبية والآسيوية، بالإضافة إلى البرازيل وجنوب أفريقيا، وغيرها. كما نجحت غينيا الاستوائية في زيادة احتياطاتها النفطية إلى ١,٢٨ مليار برميل، وفي زيادة إنتاجها إلى ٤٢٠ ألف برميل يوميا، وتسعى الشركات الأمريكية التي تمتلك أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب فيها إلى رفع

الإنتاج إلى ٤٧٠ ألف برميل يومياً[١]. كما نجح الجابون في زيادة احتياطاته النفطية إلى ٢,٥ مليار برميل، ليصبح ثالث منتج للنفط في أفريقيا، كما بلغ إنتاجه اليومي منه ٢١٥ ألف برميل خلال أغسطس ٢٠٢٣[٢].

فيما بلغت احتياطات الكاميرون النفطية ٨٥ مليون برميل، وإنتاجها ٨٣ ألف برميل يوميا. ويلي هذه الدول مجموعة أخرى في غرب أفريقيا من ذوات الإنتاج الضعيف مثل: ساحل العاج التي تنتج ٣٢,٩ ألف برميل يوميا، أما احتياطها فيبلغ ٢٢٠ مليون برميل، بينما يقدر إنتاج غانا اليومي بـ ٨ آلاف برميل نفط، أما الاحتياطي لديها، فيصل إلى ٨,٥ مليون برميل نفط[٣].

د- **منطقة الجنوب الأفريقي:**

أما منطقة الجنوب الأفريقي؛ فأبرز منتجيها هم: أنجولا، جنوب أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي. وقد تحولت أنجولا مؤخراً إلى نقطة تصارع من جانب شركات النفط العالمية، والأمريكية على وجه الخصوص، خاصة بعد تضاعف إنتاجها من النفط لتصل إلى مليوني برميل يومياً، محتلة بذلك المركز الثاني أفريقياً بعد نيجيريا. وتصدر أنجولا ٤٠٪ من إنتاجها للولايات المتحدة، لتصبح ثامن مزود لأمريكا بالنفط

---

[١] كولن كامبيل، وآخرون، "**نهاية عصر البترول**"، ترجمة: عدنان عباس علي، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤)، ص٧٦.

[٢] أحمد عمار، "**أكبر الدول الأفريقية المنتجة للنفط في أوبك خلال ٢٠٢٣**"، مرجع سابق.

[٣] خالد عبد الحميد، "**المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية**"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٦٠، القاهرة، أبريل ٢٠٠٨، ص٤٧. **وللمزيد:** خالد حنفي على، "**النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي**"، مرجع سابق، ص٨٩. وللمزيد: المرجع السابق.

الخام على مستوى العالم[١]. ويقدر الاحتياطي فيها بـ ٢٥ مليار برميل، أما زامبيا فتنتج ١٢٠ ألف برميل يوميا، ومدغشقر ٩٠ ألف برميل يوميا، وطبقا لمناطق النفوذ السابق ذكرها يلاحظ أن الولايات المتحدة تهيمن من خلال شركاتها النفطية على منطقة خليج غينيا وساوتومي، في حين أن فرنسا تهيمن على الجابون والكونغو برازافيل، وتحافظ المصالح النفطية الأنجلو أمريكية على وجود قوي في نيجيريا، أما الصين فتحظى بوجود قوي في السودان وأنجولا[٢].

وخلاصة القول في شأن تأمين الاحتياجات من النفط والغاز إن هناك عدة أسباب هامة تكمن وراء تنافس الدول على النفط الأفريقي أهمها ما يلي:

- ارتفاع جودة الخام الأفريقي على نظيره بالخليج العربي لأنه من النوعية الخفيفة المتناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات البيئية.
- تمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم حيث حققت نمواً في الإنتاج يبلغ معدل ٣٠٪ خلال عشر سنوات بالمقارنة بـ ١٦٪ في غيرها من المناطق. فعلى سبيل المثال تضاعفت الاحتياطات النفطية في أفريقيا في الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٥ وقدرت بـ ١١٤,٣ مليار برميل تمثل ١٠٪ من

---

[١] ختاوي محمد، "**النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**"، ط ١، (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠١٠)، ص ٢١٦.

[٢] أيمن شبانة، "**النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!**"، مرجع سابق، ص ٧٩، أحمد عمار، "**أكبر الدول الأفريقية المنتجة للنفط في أوبك خلال ٢٠٢٣**"، مرجع سابق.

- الاحتياطات العالمية، ويستأثر خليج غينيا بمفرده بأكثر من ٧٠٪ من إنتاج القارة من النفط و٧٥٪ من احتياطها[١].
- الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية. ففي الشرق الأوسط مثلا، تنتج الشركات الوطنية النفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي. أما في خليج غينيا، فالشركات الأجنبية تنتج وتضخ البترول وتبيعه لنفسها وفقا للاتفاقيات للمشاركة في الإنتاج وبموجبها تحصل الشركات الأجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الإمكانيات الفقيرة للدول الأفريقية، تحقق معه الشركات أرباحاً هائلة[٢].
- أن النفط الأفريقي يتميز بتعدد أنواعه؛ حيث يوجد نحو ٤٠ نوعاً من خام النفط في القارة، كما تتسم معظم هذه الأنواع بجودتها الفائقة، نظراً لانخفاض نسبة الكبريت فيها التي تقلل من تكلفة عملية التكرير، وخفة وزنها، واحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين[٣].
- قرب البترول الأفريقي من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ أن الساحل الغربي لأفريقيا على مسافة قريبة نسبيا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، مما

---

[١] حمدي عبد الرحمن، "**أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟**"، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧)، ص١٥٨-١٦٠.

[٢] عبد المنعم طلعت، "لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الأوبك"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٢، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٨٦.

[٣] خالد حنفي على، "**النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي**"، مرجع سابق، ص٨٩.

يخفف من تكاليف النقل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأوضاع السياسية القلقة في الشرق الأوسط، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس[١].

- يوجد معظم هذه الاحتياطات النفطية في البحر، وهذا ما يقلل من احتمالات حدوث احتكاكات ما بين شركات النفط والسكان المحليين، ويوفر بيئة أكثر أمنا لعمليات التنقيب والشحن، وتبعدها عن أي اضطرابات في البر. وهو الأمر الذي يؤكده السيد روبرت مورفي، مستشار وزارة الخارجية للشؤون الأفريقية، فعلى حد قوله، الاحتياطات وتبقى في منأى عن، "Off-Shore" النفطية في خليج غينيا هي شكل أساسي من نوع "عمليات الحفر البحرية أي اضطرابات سياسية أو اجتماعية محتملة. فالتوترات السياسية أو أي نوع آخر من موضوعات النزاع نادرا ما .(تتخذ بعدا إقليميا أو إيديولوجيا قد يفضي إلى عملية حظر جديدة"[٢].

ويمكن القول فيما يخص سوق المواد الخام إنه تعتبر أفريقيا من المناطق الزخمة والمكتظة بالثروات النفطية وبالأخص نيجيريا ومنطقة دلتا النيجر التي تعتبر المُصِدر الأول للولايات المتحدة في أفريقيا والخامس عالمياً، فضلاً عن تنافس شركات النفط العالمية على النفط الأفريقي، هذا بالإضافة للمصالح الصينية وبالأخص تأمين احتياجاتها من النفط الأفريقي وبالتالي التدافع والتنافس الدولي على النفط الأفريقي.

٢- التحكم في مسارات التجارة العالمية:

---

[١] ختاوي محمد، **"النفط وتأثيره في العلاقات الدولية"**، مرجع سابق، ص٢١١-٢١٥.

[٢] خالد حنفي على، **"النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"**، مرجع سابق، ص٩٠.

عند النظر للقارة الأفريقية يلاحظ أن هناك مجموعة من الثوابت والمتغيرات التي تؤثر على مسار التجارة العالمي، وهذه الثوابت تُشيّر إليها مصالح وأطماع القوى الإقليمية والدولية؛ بينما تتمثل المتغيرات في تذبذب قوى قديمة وصعود قوى أخرى جديدة وتحقيق توازن دولي تحرص المصالح على حمايته. وعند النظر للثوابت التي تشير إليها مصالح وأطماع الدول يلاحظ أن منطقة القرن الأفريقي تمثل خير مثال على ذلك؛ حيث تُعتبر من المناطق الأفريقية الهامة نسبة لما تجمعه من دول متعددة وتحتله من منطقة استراتيجية وتُشكله من بورة صراع ظلت متوترة على مدى طويل خلال القرن الماضي جراء الحرب الأهلية الصومالية والحرب الإريترية–الأثيوبية وغيرها. وتشهد حالياً واقعاً جديداً في ظروف الحرب اليمنية التي تلقي بتأثيراتها على المنطقة الأفريقية، وتؤثر تأثيراً مباشراً على استقرارها، مضيفة توسعاً جديداً لها في السعودية والخليج مما يشكل استقطاباً جديداً للقوى الدولية يتطور في تعامله عبر تكتيك جديد تتخذه هذه القوى ضمن الحيثيات والظروف الجديدة التي تشهدها المنطقة وتلقي بتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة[١].

وعلى الرغم مما تمثله منطقة القرن الأفريقي من أهمية استراتيجية في حسابات القوى الدولية، إلا أنها لفتت انتباه العالم بشدة خلال الحرب الأهلية الصومالية بداية

---

[١] هاشم على حامد، "**المتغيرات الدولية وأثرها على الواقع الإقليمي للقارة الأفريقية**"، نشر بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١١/٢٥، موقع:
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ieRCJZ7dihoJ:https://eipss-eg.org/

الألفية الثانية حينما تأثر العالم مباشرة بأعمال القراصنة الصوماليين الذين أخذوا يهددون الملاحة العالمية في المحيط الهندي، واستطاعوا فرض شروطهم على الكثير من الدول في دفع ملايين الدولارات كفديات للسفن التي يسيطرون عليها. فالقرن الأفريقي يكتسب أهمية حيوية من الناحية الجغرافية؛ نظراً لأن دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر؛ حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية. ومن ثم فإن دوله تتحكم في مسار وطريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة. كما أنه يُعد ممراً مهما لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي. كما أنها تشرف على خليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، وهي ممرات مائية لها أهميتها التجارية والعسكرية خاصة بعد افتتاح قناة السويس[١].

ويمكن القول بأن الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي كأحد المناطق الهامة في القارة الأفريقية كان لها عظيم الأثر على التحكم في مسار التجارة العالمية من خلال أهمية البعد المكاني.

المحور الثاني: أثر البعد الاقتصادي في استراتيجيات القوى الدولية المتنافسة في القارة الأفريقية

فرضت الأهمية التي تتمتع بها القارة إضافة إلى المعطيات الدولية السابق ذكرها على عدد من القوى العالمية، ولاسيما الولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا

[١] المرجع السابق.

والصبن الدخول في حلبة تنافس لحجز موطئ قدم لها بما يحقق مصالحها ويفتح لها آفاقاً لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، وهو ما ظهر في العديد من الزيارات التي قام بها رؤساء الدول الكبرى الثلاث أمريكا، روسيا، الصين منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرون وبذلك أضحت القارة الأفريقية، ضمن دائرة النفوذ للقوى الكبرى والتي بدورها تقرر سير العلاقات الدولية وفق ما يخدم استمرار الوضع القائم بمعطياته وأبعاده، السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

أولاً: البعد الاقتصادي للوجود الأمريكي في القارة الأفريقية:

يمكن القول إن العلاقات الأمريكية مع دول القارة ارتبطت بإدراك الإدارة الأمريكية بأهمية أفريقيا لما تتمتع به من موقع استراتيجي وثروات طبيعية وخطوط التجارة؛ حيث تغيرت الصورة الذهنية لأفريقيا والتي ظلت مسيطرة لفترة طويلة من الزمن، نتيجة لاتباع دول أفريقيا سياسات التمرد الاقتصادي وهو ما أدى إلى ازدياد اهتمام الولايات المتحدة بالسوق الأفريقي، وهو ما ارتبط أيضاً بإدراك صناع القرار الأمريكي بأهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في أفريقيا بما يخدم المصالح الحيوية لها في القارة، ومن هذا المنطلق سعت الإدارة الأمريكية إلى العمل وفقاً لمحاور ثلاث أساسية الأول: إحلال مبدأ التبادل التجاري محل

المساعدات المالية، والثاني دعم النظم الديمقراطية في القارة، والثالث العمل على إنهاء الحروب الأهلية[١].

إن المتمعن في التواجد الأمريكي في القارة الأفريقية يستطيع أن يتلمس البعد الاقتصادي للتحرك الأمريكي الجديد في أفريقيا، من خلال تحليل التقرير الذي صدر في منتصف عام ١٩٩٧م، بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا"؛ حيث أعد هذا التقرير فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية. وكان قد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى للاستفادة من الفرص الجديدة في أفريقيا. واستنادًا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية بجهد شديد على إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من المحاور جاء منها[٢]:

أ- العمل على تشجيع الدول الأفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة، وهو الأمر الذي يحقق نمط التنمية المستدامة، بما يخلق في النهاية فرصًا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.

ب- تفعيل وتطبيق قانون "النمو والفرص" في أفريقيا، وهو الذي وافق عليه الكونجرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول أفريقيا. ويعد هذا

---

[١] حمدي عبد الرحمن، "**السياسات الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة**"، بوابة أفريقيا الإخبارية، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣. موقع: https://www.afrigatenews.net/article/السياسة-الأمريكية-تجاه-أفريقيا-من-العزلة-إلى-الشراكة/

[٢] أمينة رباحي، "**قانون النمو والفرص أغوا الأمريكي الأفريقي**"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد ١٥، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ص ٢١٠-٢١١.

القانون منافسًا لاتفاقية "لومي Lomé " المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقتي الكاريبي والباسيفيكي.

ج- تفعيل سياسة المساعدات الأمريكية تجاه أفريقيا؛ إذ لا يخفي على أحد أن الرؤية الأمريكية الجديدة من المساعدات لا تعني إلغاء أو تخفيض المساعدات التي ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات الأمريكية المقدَّمة للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي حسب المتطلبات في المنطقة.

د- الاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، مثل جماعة تنمية الجنوب الأفريقي "السادك"، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "الأكواس".

يشكل البعد التجاري المحرك الأساسي لدعم الدول الأفريقية؛ لذا جاء "قانون النمو والفرص لأفريقيا أغوا"، الذي صدر في العام ٢٠٠٠، الذي يسمح بتصدير ٣٩ بلد أفريقيا مؤهل لمنتجاته من دون رسوم جمركية إلى الولايات المتحدة، ويعزز "قانون أغوا" التنمية الاقتصادية ويعجل في إدماج الاقتصادات الأفريقية ضمن النظام التجاري العالمي. ويوفر إطار عمل للحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني على بناء القدرات التجارية للدول الأفريقية، وتوسيع الروابط التجارية مع الولايات المتحدة والقارة الأفريقية؛ حيث ثبت أن التجارة تشكل المحرك الرئيسي في العلاقات

مع دول القارة الأفريقية؛ ولذا كان موضوع منتدى "أغوا للنمو المستدام" لسنة ٢٠١٣، هو "التحول من خلال التجارة والتكنولوجيا"[١].

ولقد أسهم "قانون النمو والفرص في أفريقيا أغوا" والذي سينتهي العمل به عام ٢٠٢٥، إلى ارتفاع واردات الولايات المتحدة من أفريقيا، إذ زاد حجم التبادل التجاري بين الدول الموقعة على الاتفاقية وواشنطن من ٦,٧ مليار دولار إلى ٢٤ مليار دولار. كما استوردت الولايات المتحدة من أفريقيا عام ٢٠١٣، ما قيمته ٣,٣٩ مليار دولار من إجمالي ٧,١٪ الواردات الأمريكية، كما بلغت قيمة الصادرات إلى أفريقيا ٢٤ مليار دولار "لتمثل ٥,١٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية. ويهدف هذا القانون إلى تكثيف التجارة بين أفريقيا والولايات المتحدة التي لا تزال منخفضة، بالإضافة إلى ذلك، فإن المنتجات الأفريقية الأكثر استفادة من قانون الهيدروكربونات حوالي ٧٠٪، ويتم استخدام هذا القانون كسلاح دبلوماسي مِن قِبل الولايات المتحدة

[١] **وهذه الدول هي:** وتتمثل البلدان الأفريقية في: "أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جزر الرأس الأخضر، تشاد، جزر القمر، ساحل العاج، جمهورية الكونغو، جيبوتي، أثيوبيا، الجابون، غامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، دولة جنوب أفريقيا، دولة جنوب السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توغو، أوغندا، وزامبيا"، أميرة محمد عبد الحليم، **"ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية – الأفريقية؟، مجلة السياسة الدولية**، نشر بتاريخ:٢٠١٤/٨/١٠، تاريخ الزيارة:٢٠٢٢/٩/١١، موقع: http://www.siyassa.org.eg/News/3867.aspx

الأمريكية؛ حيث تستفيد منه فقط ٣٩ من ٤٩ دولة في أفريقيا، نظراً لاستبعاد بعض الدول بسبب "عدم كفاية الديمقراطية"(١).

وخلاصة القول في شأن القانون الأمريكي للنمو والفرص لصالح القارة الأفريقية – "أغوا الأمريكي الأفريقي"، إن الهدف الأمريكي من هذا القانون هو ربط الدول الأفريقية بمصالحها مباشرةً للتضيق على الصين وروسيا ومنافسة الدول الأوروبية في عمقها الاستراتيجي، وقد أكدت الولايات المتحدة في استراتيجية الديمقراطية الأفريقية، وتطبيق مفهوم المشروطية السياسية، وفرضها كشرط لتأهيل الدول الأفريقية للاستفادة من قانون الدعم والفرص. كما هدفت الولايات المتحدة إلى تطبيق آلية تعزيز التجارة والاستثمار مع دول القارة للاستفادة من مواردها الأولية الهائلة المعدنية والزراعية وخاصة النفط، إضافة الى محاربة الإرهاب، وتقليص النفوذ الصيني والفرنسي على السواء.

ثانياً: البعد الاقتصادي للوجود الروسي في القارة الأفريقية:

لقد طورت روسيا علاقاتها مع أفريقيا بوصول "بوتين" إلى السلطة في عام ١٩٩٩م، بإعلانه استعادة العلاقات الدبلوماسية، الاقتصادية مع حلفاء روسيا السابقين من خلال مراجعة، وهندسة مصالحها في القارة، والتي تجلت في استثمار حقول النفط والغاز، كما بدأت روسيا بالتجارة والتعامل مع دول القارة الأفريقية بشكل منتظم، دون أن تتركها تحت السيطرة المطلقة للغرب، مما أدى إلى ارتفاع عدد الشركات الروسية في كل من الجزائر، نيجيريا ومصر، وفي مجال التعدين فإن أكبر

(١) المرجع السابق.

منجم في العالم للبلاتينيوم "بزيمبابوي" وفي "أنغولا" تعدين الماس واستخراج اليورانيوم في "ناميبيا" بالإضافة إلى وضع استثمارات استراتيجية في مشروعات الطاقة والتعدين، وبناء المفاعلات الذرية لتوليد الكهرباء في العديد من الدول[١].

وعليه يبدو جلياً عزم روسيا القوى على لعب دور محوري في القارة الأفريقية من خلال تثمين علاقاتها مع البلدان الأفريقية؛ حيث جعلت من مسألة الديون الأفريقية تجاهها مدخلاً مهما لهذا المنحى، بحيث إن سياسة إلغاء الديون التي نهجها كل من "بوتين" و"ميدفيديف" كانت مقابل خيارين؛ إما أن تستبدل هذه الديون بتوقيع اتفاقيات جديدة في المجال العسكري أو الصيد البحري، وإما أن تستخلص هذه الديون عن طريق تحويل أسهم بعض الشركات الوطنية الأفريقية نحو الشركات الروسية أو بمنح الدول المدينة تراخيص استغلال معادن من الدرجة الأولى لصالح الشركات الروسية، وبذلك ستعمل الشركات الروسية الكبرى في الجانب الاقتصادي، على الحضور بقوة في مجال استخراج المعادن واستغلالها، ووقعت شركة "Rosneft" الروسية مع شركة النفط الوطنية في موزمبيق مذكرة تفاهم حول التنقيب واستغلال حقول النفط والغاز. وهذا أول استثمار لهذه الشركة العملاقة في هذه المنطقة؛ بحيث إن اهتماماتها كانت محصورة فقط في المشاريع النفطية بالجزائر. أما في أنجولا فنجد شركة "Gazprom" في المجال النفطي وشركة"Rosatom " في

---

[١] دحماني العيد، **"الهندسة السياسية الخارجية للقوي الكبري والدول الصاعدة في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة (١٩٩١-٢٠١٩)"، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠١٩، ص ص ٩٨٢-٩٨٣.

مجال اليورانيوم، بينما في مجال الماس نجد شركة "Alrosa" التي أنشأت مشروعا مشتركا مع شركة Endiama، وناميبيا تنشط شركة Renova في قطاع اليورانيوم وهي كذلك حاضرة في دولة جنوب أفريقيا، العضو في مجموعة البريكس، باستثمارات مهمة قاربت ٣٥٠ مليون دولار في استغلال المنجنيز و ٢٥٠ مليون دولار في تجديد مصنع السبائك الحديدية(١).

وفي هذا الصدد، لا يمكن إغفال دور مجموعة البريكس"BRICS " "الهند، البرازيل، الصين، جنوب أفريقيا وروسيا" في مساعدة هذه الشركات على الحصول على امتيازات متبادلة في أفريقيا، مما ينعكس إيجابا على العلاقات الروسية الأفريقية. فقد اعتبر مجموعة من الباحثين والمحللين أن القمة الخامسة لهذه المجموعة التي نظمت في جنوب أفريقيا مارس ٢٠١٣م، أعطت زخماً جديداً لهذه العلاقات(٢).

وخلاصة القول في شأن البعد الاقتصادي بأن السياسة الروسية في أفريقيا ذات بعد "جيواقتصادي" أكثر منه "جيوسياسي"، فما يجذب روسيا إلى أفريقيا هو نفسه ما يجذب باقي الدول إليها سواء الدول الغربية أو الصين أو تركيا أو الهند أو البرازيل، وإن كانت روسيا تعاني من تأخر على المستوى التكنولوجي مقارنة بتلك الدول. الأمر الذي جعل حضور روسيا في أفريقيا يبنى على ثلاثة أسس: أولها، الأفارقة

---

(١)هشام صميض، "**روسيا والعودة إلى أفريقيا: المحددات والأبعاد**"، **المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد ٦،العدد ٧-٨، ٢٠١٧، ص ٧.

(٢) المرجع السابق، ص٨.

الذين درسوا في الجامعات الروسية والذين حافظوا على علاقات شخصية داخل روسيا، وثانيها، المفاوضات الأفريقية الروسية حول مسألة الديون، والتي مكنت الشركات الروسية من الولوج إلى الاقتصاديات الأفريقية، وثالثها، تجارة السلاح والتكنولوجية العسكرية.

ثالثاً: القوة الاقتصادية الناعمة وركائز الوجود الصيني في القارة الأفريقية:

تنظر الصين إلى أفريقيا باعتبارها عنصر أساسي في اتجاه استدامة نمو الاقتصاد الصيني نظراً لما تمتلكه القارة من امكانيات معدنية هائلة[١]، وهو ما يجعلها مصدر مهم لتزويد الصين باحتياجاتها من المواد الخام، بالإضافة إلى ما تتمتع به من أسواق تجارية واعدة، ومناطق استثمارية، وسوق استهلاكية لتسويق منتجاتها، وقد استطاعت الصين خلال تصدير منتجاتها إلى دول القارة أن تصبح شريكاً اقتصادياً أساسياً، وهو ما يظهر في تضاعف التجارة الخارجية الصينية لأفريقيا مقارنة بدول أخرى اكتسبت وضعاً مميزاً للقارة في السبعينيات والثمانينيات، لتحل محل تلك الدول،

[١] يقدر ما سيتوفر لأفريقيا من احتياطي النفط العالمي بـ ١٠٪، و ٨٪ احتياطي غاز، و٨٠٪ من البلاتين، و٤٠٪ ماس، و٢٠٪ ذهب وكوبالت بالإضافة للمعادن الثمينة من الفوسفات واليورانيوم: **أنظر:** عبد الكريم صالح المحسن، "**العلاقات الصينية الأفريقية روابط الجنوب الجنوب والعولمة البديلة**"، مرجع سابق، ص ١.

وقد ساعد على ذلك تحول السوق الأفريقي نحو الإنتاج الصيني رخيص الثمن[١]. ويدرك الطرفان الأفريقي والصيني الأهمية الاستراتيجية للعلاقات بينهما وضرورة تطورها؛ إذ تعد أفريقيا بالنسبة للصين المصدر الأهم والمستقبلي لحاجات وتطور الصين الاقتصادي، والمتمثلة بمصادر الطاقة والموارد الطبيعية، إضافة إلى كونها سوقاً استثمارية واسعة للأموال والسلع الصينية، ومن جهتها تعتبر أفريقيا عن حاجاتها إلى الصين وتجربتها ومساعداتها الاقتصادية والمالية للنهوض بدولها الفقيرة وتحقيق التنمية فيها[٢]. وتجدر الإشارة إلى أن منتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي بدأ في الصين عام ٢٠٠٠م، والذي واصل دوراته بشكل سنوي، يعد علامة فارقة ترمز إلى نضج العلاقات الثنائية بين الصين والقارة الأفريقية، وهو ما ظهر بشكل جلي في قمة "بكين" عام ٢٠٠٦م، والتي شكلت نطاقاً أكبر ومستوى أعلى في العلاقات الثنائية الأفريقية الصينية؛ حيث حضر هذه القمة قادة ٤٨ دولة أفريقية وممثليها بنحو أكثر من ١٧٠٠ شخص كما حضر ممثلو أكثر من ٢٠ منظمة

---

(١) كانت اليابان المصدر الرئيسي للسلع في أفريقيا في السبعينيات؛ حيث قدر حجم تجارتها بما يعادل ٨٪ من إجمالي صادراتها، ثم احتلت المنتجات الكورية محلها، لتظهر الصين وتحل محل الدولتين. **أنظر:** قط سمير، "**الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط أنموذجاً**"، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢) حكمات عبد الرحمن، "**استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا**"، **مجلة سياسات عربية**، العدد٢٢ سبتمبر ٢٠١٦، ص٨٥-٨٨.

إقليمية ذات صله بمؤسسات الأمم المتحدة التي حضرت كمراقب للقمة، وهذا وإن دل فإنما يدل على المكانة الأفريقية في الاستراتيجية الصينية[١].

إن المنظور الصيني الخاص بالقارة الأفريقية كونه يمثل عنصراً مركزياً في استدامة نموها، وتطويره على المدى البعيد؛ قد أعطي العامل الاقتصادي الأولوية وجعله العامل الأساسي، والأهم في تفاعلات الصين مع القارة الأفريقية؛ لذا اعتمدت الصين في سياستها الثانية على مفهومي القوة الناعمة، وبناء شراكات اقتصادية واستراتيجية، ولعل تزايد حدة التنافس الدولي في أفريقيا قد أرتبط أساساً بالدور الصيني للحصول على الموارد الطاقوية والمعدنية الأفريقية لتأمين تطورها الاقتصادي، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية، وهو ما أصبح يشكل تهديداً للمصالح الاقتصادية الغربية، وعلى وجه الخصوص بعد أن أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للقارة الأفريقية، والمستورد الأول للكثير من معادنها، لذلك فالاستراتيجية الصينية في القارة الأفريقية إنما تهدف إلى تأكيد نفوذها كقوة عالمية وأصبحت الصين تقدم نفسها لأفريقيا كبديل للنموذج الغربي من خلال نموذج اقتصادي يستند إلى مبدأ الاستثمار والتجارة والمساعدات المالية، وتقديم القروض الميسرة دون شروط سياسية[٢].

---

[١] السيد أمين شلبي، "**رؤي عالمية**"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠)، ص ٢٠٦-٢٠٧.

[٢] لحسن الحسناوي، "**استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات**"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٦٦، ديسمبر ٢٠١٧، ص١٢٤-١٢٦.

وتُولي الصين المجال الاقتصادي، والتقني أهمية كبيرة في استراتيجيتها وسياستها الموجهة إزاء القارة الأفريقية؛ حيث عملت على تثبيت وجودها في القارة وترسيخه من خلال مأسسة التعاون الاقتصادي باعتبار أن هذا العامل يحتل موقعا مهماً في منظومة المصالح الصينية الجديدة القائمة على التوجه العملي البرجماتي؛ حيث عمدت إلى:

١- إعادة الهيكلة للمؤسسات المعنية بصنع السياسة العامة الصينية تجاه القارة الأفريقية؛ حيث قامت الحكومة الصينية منذ عام ١٩٩٧م، بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة في وزارات التجارة الخارجية وقطاعات أخرى بهدف تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الصينية مع الدول الأفريقية[١].

٢- العمل على تشكيل منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام ٢٠٠٠م، والذي جاء من أهم توجهاته أن سمح بتخفيض الديون للدول الأفريقية بقيمة ٥,٥٩ مليار دولار، كما ولقد عقدت القمة الاستثنائية الأولى لمنتدى "التعاون الصيني – الأفريقي" عام ٢٠٠٦م، في ظروف دولية، وإقليمية هامة تمثلت في شن الولايات

[١] رضا محمد هلال، "**العلاقات الصينية بالدول النامية**"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨، ص ١٣٤-١٣٥.

المتحدة الأمريكية انتقادات حادة حول الوجود الصيني في أفريقيا، إلا أن الصين أكملت طريقها الذي رسمته في القارة الأفريقية[١]:

المحور الثالث: الرؤية الاستشرافية للحد من أثر التنافس الدولي على القارة الأفريقية

يتطلب تحقيق الأبعاد المستهدفة واستخدام الركائز المعنية بمواجهة التنافس الدولي، رؤية استشرافية شاملة لمواجهة هذا التنافس، ويكون ذلك من خلال تطبيق مفهوم الهندسة الاستراتيجية، والذي يعد أحد أهم العناصر الرئيسية المكونة لعملية إعادة الصياغة الاستراتيجية للقارة الأفريقية؛ حيث تهتم بإلقاء الضوء على أهمية التفكير المستقبلي لنقلنا إلى ما وراء الافتراضات والمواقف التقليدية، والتكيف مع ما هو غير متوقع، من خلال تحليل المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية وتحديد جوانب القوة والضعف، والفرص والتهديدات والتداعيات في أنشطتها، ومن المؤكد أن هذه التداعيات كشفت عن نقاط ضعف تم التغاضي عنها في المجتمعات والاقتصاديات خلال الفترات السابقة، والهدف الأساسي من هذه الرؤية، إلقاء

[١] رصد إعلان بكين الصادر عن المنتدى الصيني الأفريقي عدد من الملامح للتعاون الصيني في القارة الأفريقية لعل أهمها الاستمرار في دعم الدول الأفريقية وتأسيس صندوق تمويل صيني أفريقي لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا، بالإضافة إلى إلغاء الديون التي نشأت عن القروض التي حصلت عليها الحكومات الأفريقية، وفتح الأسواق الصينية أمام الدول الأفريقية. **لمزيد من التفصيل أنظر:** حمدي عبد الرحمن حسن، "**العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة**"، **كراسات استراتيجية**، العدد١٧٢، ١٧ فبراير٢٠٠٧، ص٢٠.

الضوء على مفهوم "الهندسة السياسية" كمدخل لإعادة الصياغة الاستراتيجية في ضوء المتغيرات، والتداعيات الجديدة للقارة الأفريقية.

وبدلاً من التوصل إلى استنتاجات "نهائية" أو وصف للتوصيات أو السياسات أو هيكل القوة، فإن هذه الرؤية تدعو للنظر في الكيفية التي يمكن من خلالها للمستقبل أن يتحدى الاحتمالات المقبولة للتأثير من تنافس القوى الفاعلة على القارة الأفريقية، بعيدًا عن "نظام توازن القوى"؛ حيث يكون التغيير هو الأكثر احتمالًا، ويمكن القول بأنه في كل مستقبل بديل – بغض النظر عن مدى خطورته أو توقعه–هناك دائمًا رابحون وخاسرون، وستكون الدول التي تتمتع بوضع أفضل في ظل هذا النظام الجديد هي تلك الدول التي تتمتع بالقدرة على الإدراك والتعلم والتكيف حتى عندما تبدو التوقعات القادمة غير مقبولة في الوقت الحاضر، ويتم صياغة الرؤية الاستشرافية على النحو التالي:

أولاً: تحليل البيئة الداخلية للقارة الأفريقية:

أ–نقاط القوة:

حيث أمكن رصد نقاط القوة ذات الأبعاد الاقتصادية، حيث تعد القارة من أكثر المناطق أهمية بحكم موقعها، وثرواتها الطبيعية والجغرافية، حيث تعد القارة من أهم المصادر المائية، كما تشرف منطقة القرن الأفريقي على أكثر المسطحات المائية أهمية بالتكامل مع المنطقة العربية، سواء بالنسبة لاستراتيجيات القوى العالمية التي نشأت على مر التاريخ، أو بالنسبة لحركة التجارة العالمية.

ب- نقاط الضعف:

ويمكن رصد أبرز نقاط الضعف الداخلية ذات الأبعاد والاقتصادية المؤثرة على استقرار القارة والتي تمثلت في غياب الدور الحقيقي للدولة في المناطق وعلى وجه الخصوص منطقة القرن الأفريقي، فلم تعد الدولة لها تأثير ودور واضح، كما أن بعض الأنظمة السياسية تعاني من بعض الأزمات والتوترات الداخلية التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار، كما تعاني بعض دول المنطقة من محدودية الموارد المائية، والفقر المائي لبعض الدول في القرن الأفريقي؛ إذ ستسهم هذه الأزمة في تقليص فرص الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة، حتى في الدول التي تمر في أراضيها مصادر المياه، وستتعاظم هذه الأزمة في غياب التنسيق والتعاون والتكامل، وهي القيم اللازمة للتخطيط الاستراتيجي لاستغلال الفائض المائي الهائل الاستغلال الأمثل. كما تشكل الزيادة في معدلات المواليد التحدي الأعظم لإحداث الاستقرار الأمني والسياسي فيها، في غياب إحداث التنمية الحقيقة على نحو عام، وفي مجالات التنمية البشرية إلى نحو خاص، إذا لم تشهد جميع مجتمعات دول القرن الأفريقي وحوض النيل، تحولاً ونمواً اقتصادياً، وثقافياً، وتكنولوجياً، يواكب ويترافق مع هذا النمو الديموجرافي. أضف إلى ذلك عرضتها للتبعية الاقتصادية؛ حيث تفتقر جميع دول القرن الأفريقي وحوض النيل، إلى وجود قواعد صناعية ثقيلة، وغياب التقدم العلمي، والتقني من ناحية أخرى. الأمر الذى أدى إلى تعاظم حاجتها إلى

الدول الصناعية الكبرى لتلبية احتياجاتها من المعدات والأدوات، وبالتالي أصبح استقرارها السياسي والأمني عرضة للخطر، إن لم تلبِّ مطالب هذه القوى.

ثانياً: تحليل البيئة الخارجية للقارة الأفريقية في ضوء التنافس الدولي:

أ- الفرص المتاحة:

تعد القارة الأفريقية جيوبوليتكياً أكبر كثيراً منها جغرافياً؛ حيث تتغير وفقاً للاستراتيجيات والمصالح للقوى العظمى والكبرى. كما أنهما مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنطقة العربية، وعلى وجه الخصوص دولها المتشاطئة على البحر الأحمر. ومن هذا المنطلق يمكن الاستفادة من التجارب التنموية المستدامة الناجحة لبعض الدول الأفريقية وعلى وجه الخصوص الدولة المصرية؛ حيث تعد الفرص التنموية الموجودة في المنطقة من أهم الفرص المتاحة أمام القارة والتي تحد من التغلغل الدولي فيها.

ب- التهديدات:

تعد التدخلات الخارجية بكافة صورها السياسية والاقتصادية والعسكرية، للعديد من القوى الدولية الفاعلة والتي تأتي تحت غطاء محاربة الإرهاب، من أهم التهديدات لمنطقة القرن الأفريقي، وحوض النيل؛ حيث يؤثر المحتوى الفكري للمنظور الجيوبوليتيكي لهذه القوى بصورة كبيرة على استقرار المنطقتين، بما يؤثر على أمن المنطقة ككل، كما يمثل افتقار منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، والمنطقة العربية، إلى سبل التنسيق، والتكامل، والتعاون، أهم التهديدات؛ كون هذا التعاون يمثل القيم الأساسية اللازمة للحد من التدخلات الخارجية ودرء المخاطر، والضرورية لإحداث الاستقرار والتقدم.

ثالثاً: الرؤية الاستشرافية والتوجهات الاستراتيجية المقترحة للحد من تأثيرات التنافس الدولي على القارة الأفريقية:

استناداً إلى ما سبق، تسعى الدراسة لصياغة الرؤية الاستشرافية، والتي تهدف من خلالها إلى إعادة الصياغة الاستراتيجية للقارة الأفريقية من خلال مجموعة من التوجهات الاستراتيجية في بعض مناطق القارة وعلى وجه الخصوص منطقة القرن الأفريقي، وحوض النيل تهدف من خلالها إلى الحد من أثر التغلغل الدولي بهما، والذي بدا واضحاً من خلال أحداث الدراسة وتطرح الدراسة مجموعة من الرؤى الاستشرافية تتمثل في:

١- الرؤية الاستشرافية الأولى التحول من التبعية إلى السيادة، ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مجموعة من الآليات على النحو التالي:

وترتبط هذه الرؤية بالمنظور الاقتصادي لدول منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل باعتبارهما أهم المناطق تأثراً التنافس الدولي؛ حيث يرى الباحث ضرورة تفعيل الدور الحقيقي للاتحاد الأفريقي في حل المشكلات التي تواجه دول المنطقة، والعمل على حل الخلافات وإنهائها. وصياغة مبادرة تتضمن رؤية لنظام "إقليمي اقتصادي لدول المنطقة تُراعَى فيه علاقات دول منطقة ودول الجوار ببعضها البعض، على نحو ترسيخ العلاقات الاقتصادية، وإنهاء الخلافات على أسس من علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية والأمن المشترك. كما يرى الباحث ضرورة العمل على تكوين "هيئة إقليمية" أفريقية تشمل منطقة القرن الأفريقي ودول حوض

النيل، تكون معنية بإنشاء منطقة إقليمية لوجستية"، يتم الاستفادة فيها من الخبرات المصرية في هذا الشأن، والاستفادة من الموقع اللوجستي والجيوبولوتيكي لدول القارة، والعمل على إقامة تكتل اقتصادي أفريقي يضم دول القارة، للتحول نحو "الاقتصاد الأخضر" متخذاً من "الاقتصاد الأزرق" أساساً ومنطلقاً، في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م، وبرنامج الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣م للتنمية المستدامة، حيث تمتلك القارة ثروات هائلة بما لديها من بحار ومحيطات وبحيرات وأنهار. وتتعزز فرص إقامة مثل هذه المنطقة، بما تشهده المنطقة من تطورات إيجابية سبقت الإشارة إليها.

٢- الرؤية الاستشرافية الثانية الانضباط الإقليمي، والنمو المستدام ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الآليات على النحو التالي:

وتتمثل في الإجراءات شديدة المركزية والتقييد، وإعادة دور الدولة – على وجه الخصوص في منطقة القرن الأفريقي– في إحداث التنمية المستدامة والاستفادة من الخبرات المصرية في هذا الشأن. وتقترح الدراسة مجموعة من الاستراتيجيات الرئيسية مثل: استراتيجية النمو والتوسع، استراتيجية التطوير والتحسين، استراتيجية التعاون، كما يعرض الباحث مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية، والتي تندرج تحت استراتيجيات النمو والتوسع، مثل: استراتيجية التنويع، واستراتيجية التركيز، استراتيجية التكامل. وعلى دول القارة الأفريقية بوجه عام والدولة المصرية بوجه خاص اتباع مزيج من هذه الاستراتيجيات، لكى تحقق التميز التنموي مع دول منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل لما لهما من أهمية استراتيجية، وتستطيع مواجهة أثر التغلغل

الدولي والإقليمي في القارة بوجه عام ومنطقة القرن الأفريقي وحوض النيل بوجه خاص؛ لتصبح قادرة على التنمية الشاملة بما يدعم الأمن الاقتصادي للقارة في ضوء رؤية والاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

خاتمة الدراسة:

في ضوء ما تم استعراضه من واقع التنافس الدولي في القارة الأفريقية يمكن القول: بأن دور العامل الاقتصادي، وبدا واضحاً من خلال استعراض نتائج الدراسة؛ حيث جاءت على النحو التالي:

في استعراض المحور الأول ... الأهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية ومحددات ودوافع التنافس الدولي؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:

أن من أهم محددات التنافس الدولي على القارة الأفريقية، المحدد الاستراتيجي والاقتصادي؛ حيث اعتبرت القارة من المناطق الغنية بالثروات والموارد الطبيعية، وعلى وجه الخصوص منطقة القرن الأفريقي، نظراً لأهميتها الاستراتيجية كأحد المناطق الهامة والغنية بالثروات في القارة الأفريقية، والتي بدورها أثرت في التحكم في مسارات التجارة العالمية. كما تمثلت المحددات الاقتصادية للتنافس الدولي على القارة الأفريقية في سعي القوى المتنافسة لفتح الأسواق الأفريقية لتصريف المنتجات الخاصة بها، والتي كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى تعزيز التجارة البينية في شرق أفريقيا، بجانب إحداث التكامل الإقليمي وزيادة فرص المنطقة في الوصول إلى

الأسواق العالمية. وهو ما يوضح كيف حرك العامل الاقتصادي القوى الدولية تجاه القارة.

وفي استعراض المحور الثاني ... أثر البعد الاقتصادي في استراتيجيات القوى الدولية المتنافسة على القارة الأفريقية؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:

أن انتهاء الحرب الباردة طرحت مجموعة من المخاطر والتهديدات الجديدة التي كان على القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة مواجهتها للإبقاء على الريادة والقيادة العالمية، ومن ضمنها سياساتها تجاه القارة الأفريقية؛ حيث هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من إحياء دورها في ظل النظام العالمي الجديد من خلال التواجد الدائم في النواحي الاقتصادية في القارة الأفريقية، والحد من النفوذ الروسي والصيني. وما يؤكد ذلك القانون الأمريكي للنمو والفرص لصالح القارة الأفريقية – "أغوا الأمريكي الأفريقي"، والذي سعت من خلاله إلى ربط الدول الأفريقية بمصالحها مباشرةً للتضيق على الصين وروسيا، ومنافسة الدول الأوروبية في عمقها الاستراتيجي. ويظهر ذلك بوضوح من خلال ما قامت به الولايات المتحدة نتيجة لاعتمادها على موارد الطاقة في خليج غينيا وتزايد الشركات النفطية الأمريكية في عدة دول أفريقية، وذلك بهدف ضمان الموارد النفطية الأمريكية، ومواجهة تنامي التواجد الصيني والروسي في المنطقة. والذي بدا واضحاً من اتجاه روسيا نحو الدول الأفريقية بخطى ثابتة، إلا أن التأثير الملموس لها لم يكن ملحوظاً، فبالرغم من أنها مستعدة للعب دور أكثر أهمية في أفريقيا، إلا أن اقتصادها المتراجع وقدرتها المالية

المحدودة تمثل عقبة أمامها لتحقيق ذلك. وهذا ما يوضح أثر البعد الاقتصادي للقارة في استراتيجيات القوى الدولية المتنافسة في القارة.

في استعراض المحور الثالث ... الرؤية الاستشرافية للحد من التنافس الدولي على القارة الأفريقية؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:

أنه من خلال ما تم استعراضه من نتائج خلال المحور الأول والثاني، أصبح هناك حاجة ملحة لصياغة رؤية استشرافية، يمكن من خلالها إعادة الصياغة الاستراتيجية للقارة الأفريقية من خلال مجموعة من التوجهات الاستراتيجية في بعض مناطق القارة وعلى وجه الخصوص منطقة القرن الأفريقي، وحوض النيل للحد من أثر التغلغل الدولي بهما، والذي بدا واضحاً من خلال أحداث الدراسة.

المراجع

المراجع العربية

١- إسماعيل صبري مقلد، **"العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات"**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١).

٢- السيد أمين شلبي، **"رؤي عالمية"**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠).

٣- السيد محمد السيد عمر، **"مناهج البحث في العلوم السياسية"**، (القاهرة، مطبعة نور الإيمان، ٢٠١٨).

٤- حمدي عبد الرحمن، **"أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟"**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧).

٥- ختاوي محمد، **"النفط وتأثيره في العلاقات الدولية"**، ط ١، (لبنان، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

٦- ريمة مرزوق، **"أفريقيا الخصائص الجيوسياسية والثروة الاقتصادية"**، في: سيف نصرت توفيق، (محرر)، **"التوجهات الدولية تجاه أفريقيا"**، (برلين، المركز الديموقراطي العربي، ٢٠٢٠).
٧- عبد الكريم صالح المحسن، **"العلاقات الصينية الافريقية روابط الجنوب الجنوب و العولمة البديلة"**، (كتابات، ٢٠١١).
٨- كولن كامبيل، وآخرون، **"نهاية عصر البترول"**، ترجمة: عدنان عباس على، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤).
٩- مجدى عبد الكريم، **"التنافس الدولي على أفريقيا"**، (الإمارات، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٢).
١٠- محمد الصالح جمال، **"الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة"**، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠).

ثانياً: الدوريات والرسائل:

١- ابتسام محمد العامري، **"الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٦٦، ٢٠١٧.
٢- السيد على أبو فرحة، "تحليل واقع التنمية في أفريقيا"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد١٠، العدد٩، بني سويف، ٢٠٢١.
٣- أمينة رباحي، ***"قانون النمو والفرص أغوا الأمريكي الأفريقي"*** ، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد ١٥، ديسمبر٢٠٢٠.
٤- أيمن شبانة، **"النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!"، مجلة قراءات أفريقية**، العدد ١١ يناير ٢٠١٢.

٥- أيمن طلال يوسف، **"روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولوتيكية الخارجية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)"، مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٥٨، ٢٠٠٨.

٦- إيهاب عياد، "الأمن الجيوسياسي للقرن الأفريقي وديناميات القوي الفاعلة الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة بنى سويف، المجلد ١٢، العدد ١١، بني سويف، يوليو ٢٠٢١.

٧- حكمات عبد الرحمن، **"استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، مجلة سياسات عربية**، العدد٢٢ سبتمبر ٢٠١٦.

٨- حمدي عبد الرحمن حسن، **"العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة"، كراسات استراتيجية**، العدد١٧٢،١٧ فبراير٢٠٠٧.

٩- خالد حنفي على، "النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٤، القاهرة، أبريل ٢٠٠٦.

١٠- خالد عبد الحميد، **"المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية"**، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٦٠، القاهرة، أبريل ٢٠٠٨.

١١- دحماني العيد، **"الهندسة السياسية الخارجية للقوي الكبري والدول الصاعدة في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة (١٩٩١-٢٠١٩)"، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠١٩.

١٢- رضا محمد هلال، **"العلاقات الصينية بالدول النامية"، مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٧٣، القاهرة، يوليو ٢٠٠٨.

١٣- عبد المنعم طلعت، **"لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الأوبك"، مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠.

١٤- لحسن الحسناوي، **"استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٦٦، ديسمبر ٢٠١٧.

١٥- مولاي بومجوط، **"المؤهلات الاقتصادية للقارة الأفريقية"، مجلة المنهل الاقتصادي**، الجزائر، المجلد ٤، العدد ١ ، ٢٠٢١.
١٦- هشام صميض، **"روسيا والعودة إلى أفريقيا: المحددات والأبعاد"، المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد ٦،العدد ٧-٨، ٢٠١٧

ثالثاً: رسائل ماجستير ودكتوراه:
١- قط سمير، **"الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط انموذجاً"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٨.

رابعاً: تقارير ومؤتمرات:
١- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **"الاستثمار في انتعاش مستدام"**، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢١، الأونكتاد، ٢٠٢١.

خامساً: المواقع الإلكترونية:
١- أحمد سلطان، **"القارة الأفريقية واستعمار من منظور جديد"**، مقال نشر بتاريخ (٢٠٢٢/٥/١٨) ، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٢/١١/٢٠، الموقع: https://marsad.ecss.com.eg/69906/.
٢- أحمد عمار، **"أكبر الدول الأفريقية المنتجة للنفط في أوبك خلال ٢٠٢٣"**، وحدة أبحاث الطاقة، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٤، موقع: https://attaqa.net/2023/09/24/أكبر-الدول-الأفريقية-المنتجة-للنفط-في/
٣- أميرة محمد عبد الحليم، **"ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية – الأفريقية؟"، مجلة السياسة الدولية**، نشر بتاريخ:٢٠١٤/٨/١٠، تاريخ الزيارة:٢٠٢٢/٩/١١، موقع: http://www.siyassa.org.eg/News/3867.aspx

٤- راشد مبارك يوسف، **"رؤية للاستثمارات التركية في مجال النفط في أفريقيا"**، الخرطوم، مؤتمر العلاقات الأفريقية التركية: رؤية مستقبلية، أكتوبر ٢٠١٥ ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١١/٢٠، موقع: http://research.iua.edu.sd/.

٥- على حسين بكير، **"التنافس الدولي في أفريقيا: الأهميّة الاستراتيجية التي اكتسبتها القارة الأفريقية في السنوات القليلة الماضية"**، نشر بتاريخ ١٣ اكتوبر ٢٠٢١، موقع :-https://www.politics-dz.com

٦- محمد المختار، **"الاستثمار في أفريقيا... آمال وتحديات"، مجلة قراءات أفريقية**، نشر في ١٠ مايو ٢٠١٧، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١١/٢٦، موقع: الاستثمار-في-أفريقيا-آمال-وتحديات http://www.qiraatafrican.com/home/new

٧- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **"الاستثمار في انتعاش مستدام"**، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢١، الأونكتاد، ٢٠٢١.

٨- ندي إبراهيم، **"٥ اتفاقيات تتحكم في مسارات التجارة والإستثمار في أفريقيا"**، إيجيبت أفريقيا، نشر بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٢/١١/٢١، موقع:اتفاقيات-تتحكم-في-مسارات-التجارة -https://egy-africa.com/5

٩- هاشم على حامد، **"المتغيرات الدولية وأثرها على الواقع الإقليمي للقارة الأفريقية"**، نشر بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١١/٢٥، موقع: https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ieRCJZ7dihoJ:https://eipss-eg.org/

المراجع الأجنبية:

Books

1- **Anthony Yaw Baah and Herbert Jauch, "Chinese Investment in Africa: A Labor Perspective", (Johannesburg: ALRN, 2009).**
2- **Botha, Hana, "China in Africa: Friend or Foe? China's Contemporary Political and Economic Relations with Africa", (University of Stellenbach, Department of Political Science, 2006).**
3- **David Brown, "Hidden Dragon, Crouching Lion: How China's Advance in Africa Is Underestimated and Africa's Potential Underappreciated", (Carlisle: Strategic Studies Institute, US Army War College, 2012).**

Periodicals:

1- **Fabricius, Peter, "Putin showcases Russia's support for Africa at inaugural economic forum", Daily Maverick, 23 October 2019.**

Report& Conferences

1- **Alexander Fomin and Hanena Ould Sidi,"Russia and Mauritania signing and Agreement on Military Cooperation", Moscow Conference on International Security, 23 June.2021.**

2- **The Economist Intelligence Unit, "Beyond Commodities: Gulf Investors and The New Africa", The Economist Intelligence, Unit 9, London, 2015.**
3- **The Economist Intelligence Unit, "GCC Trade, and Investment Flows: The Emerging- Market Surge", The Economist Intelligence Unit, London.**
4- **United Nations and African Union Commission, "Assessment of Progress in Regional Integration in Africa", March 2013.**
5- **United Nations Conference on Trade and Development, "Global Foreign Direct Investment Rebounded Strongly in 2021, But the Recovery is Highly Uneven", (UNCTAD, 2022), https://unctad.org/news/global-foreign-direct-investment-rebounded-strongly-2021-recovery-highly-uneven.**